OIC/CFM-43/2016/ECO/SG-REP

الأصل: إنجليزي

# تقرير الأمين العام
# عن
# الشؤون الاقتصادية
# مقدم إلى
# الدورة الثانية والثلاثين
# للجنة الدائمة التعاون الاقتصادي والتجاري
# {كومسيك}
# اسطنبول، الجمهورية التركية
# 21-24 نوفمبر 2016

## الفهرست


| الرقم | المحتويات | الصفحة |
|---|---|---|
| **أولاً** | مقدمة | 1 |
| **ثانياً** | التجارة البينية والاستثمار | 1 |
| **ثالثاً** | تعزيز دور القطاع الخاص | 8 |
| **رابعاً** | التعاون في مجال النقل | 8 |
| **خامساً** | تنمية قطاع السياحة | 10 |
| **سادساً** | الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية | 13 |
| **سابعاً** | التوظيف والقدرة الإنتاجية | 16 |
| **ثامناً** | التعاون في القطاع المالي | 18 |
| **تاسعاً** | الصناديق الخاصة والبرامج الاقتصادية الإقليمية | 21 |
| **عاشراً** | المساعدات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة | 26 |
| **حادي عشر** | التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى | 27 |
| **ثاني عشر** | برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 | 28 |
| **ثالث عشر** | خاتمة | 34 |

## أولاً – مقدمة

1. تركزت أنشطة الأمانة العامة في المجال الاقتصادي، خلال الفترة قيد الاستعراض، أساساً على تعزيز مختلف المشاريع في مجالات التنمية الزراعية، وتمويل وتسهيل التجارة، وتطوير البنية التحتية. وحفل جدول أعمال المنظمة بالعديد من الأنشطة منذ انعقاد الدورة الحادية والثلاثين للكومسيك في اسطنبول، الجمهورية التركية، في الفترة من 23 إلى 26 نوفمبر 2016 من بينها انعقاد القمة الإسلامية الثالثة عشرة في اسطنبول بتركيا يومي 14 و 15 أبريل 2016 وانعقاد الجمعية العامة الافتتاحية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وكذلك إقرار برنامج تنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي للسياحة للفترة من 2016 إلى 2017، واختيار المدينة المنورة (بالمملكة العربية السعودية) وتبريز (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) لتكونا مدينتا منظمة التعاون الإسلامي السياحية في العامين 2017 و2018 على التوالي، ووضع البرنامج الخاص لآسيا الوسطى.

2. وبناء على ذلك، أدى اعتماد برنامج العمل الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 إلى تحديد هدف جديد يتمثل في بلوغ نسبة 25% في مجال التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، كما أن التوجيهات الصادرة عن مؤتمر القمة بخصوص وضع سياسات شاملة في مجال البنية التحتية شكلت أساساً لمختلف الإجراءات والأنشطة المنفذة في المجال الاجتماعي والاقتصادي. وتستهدف هذه الأنشطة التحقق من أن البرامج الإقليمية الخاصة القائمة في أفريقيا وآسيا الوسطى قد تم توسيع نطاقها لتشمل مناطق أخرى في منظمة التعاون الإسلامي حتى وإن كان التركيز منصباً على تنفيذ مشاريع متكاملة لضمان تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى مجتمع اقتصادي مشترك لمنظمة التعاون الإسلامي.

3. ويسهب هذا التقرير في الحديث عن مختلف الإجراءات والأنشطة التي اتخذتها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وجميع مؤسسات المنظمة ذات الصلة من أجل تنفيذ مختلف قرارات المنظمة. وبالمثل، مكّن انعقاد الجلسة الاولى للاجتماع التنسيقي السنوي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي (ACMOI) في جدة بالمملكة العربية السعودية يومي 7 و8 ديسمبر 2015 الأمين العام من أن يتابع عن كثب تنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي، وذلك تمشياً مع مسؤولياته القانونية.

## ثانياً– التجارة البينية والاستثمار

4. إن ما ينص عليه برنامج العمل الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 من بلوغ نسبة 25% في مجال التجارة الإسلامية البينية قد شجع المنظمة على اتخاذ مزيد من الإجراءات لتنفيذ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي حول تعزيز التجارة البينية. وفي هذا الصدد، شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير تنفيذ العديد من الأنشطة والمبادرات المندرجة في إطار مختلف برامج

المنظمة التعاون الإسلامي ومشاريعها الرامية إلى تعزيز التجارة البينية خلال العام، وذلك تحت عناوين فرعية هي تمويل التجارة، وتسهيل التجارة، وتعزيز التجارة، وتطوير صناعة الحلال، والسلع الاستراتيجية وبناء القدرات. ووفقاً لذلك، واصلت المبادلات التجارية البينية نموها منذ التقرير الأخير المؤرخ في نوفمبر 2014. وقد سجل إجمالي حجم تجارة الدول الأعضاء في المنظمة ارتفاعا بنسبة 7.7 في المائة من4,162.25 تريليون دولار أمريكي سنة 2014 إلى 4,482.08 تريليون دولار أمريكي سنة 2015. وبالمقابل، ارتفع إجمالي حجم التجارة البينية في إطار المنظمة عام 2015 إلى 878 مليار دولار أمريكي، مقابل 802.25 مليار دولار أمريكي عام 2014، أي بزيادة بنسبة 9.44 في المائة. وبالمثل، ارتفعت حصة التجارة الإسلامية البينية من إجمالي تجارة الدول الأعضاء من 19.33 في المائة عام 2014 إلى 19.78 في المائة عام 2015، أي بزيادة 2.33 في المائة.

**تشجيع التجارة:**

5. بناء على ذلك، نظمت منظمة التعاون الإسلامي، من خلال مؤسساتها ذات الصلة، المعارض التجارية والمعارض المتخصصة التالية التي تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري وزيادة فرص الحصول على السلع والمنتجات من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

- الدورة الأولى لمعرض المنتجات العضوية والمحلية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تونس، الجمهورية التونسية، 28 أكتوبر–1 نوفمبر 2015: وقد شاركت في المعرض 405 شركة من 12 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وزاره 162,000 زائر.
- معرض منظمة التعاون الإسلامي الثاني للسياحة والسفر: ترويج السياحة الأسرية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 8–10 ديسمبر 2015: شاركت في المعرض 125 شركة، وحضرته 13 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي. وشكل المعرض منبرا للشركات المشاركة للترويج للسياحة الإسلامية وتبادل المعلومات حول آخر التطورات في هذا القطاع.
- الدورة 15 للمعرض التجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 22–26 مايو 2016. وقد عقدت هذه الدورة في المركز الدولي للمؤتمرات والمعارض في الرياض وشهد مشاركة فاعلة من 81 شركة تنتمي إلى 30 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وحضر حفل الافتتاح، الذي نظم يوم 22 مايو 2016، أمير منطقة الرياض، صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز، ومعالي السيد ماجد بن عبد الله القصبي، وزير التجارة والاستثمار في المملكة العربية السعودية، والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي. وكانت الدول العارضة الرئيسية هي المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة

المغربية، ودولة الكويت، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، وجمهورية إندونيسيا، وماليزيا، وجمهورية باكستان الإسلامية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، وسلطنة عمان، وجمهورية السنغال، وبوركينا فاسو، وجمهورية طاجيكستان، والجمهورية التونسية، وجمهورية أوغندا، والمملكة الأردنية الهاشمية. وزار المعرض أكثر من 4000 زائر، وعُرضت فيه مجموعة من المنتجات المصنعة والصناعية، خصوصا المنتجات الزراعية والغذائية والتجارية، والأجهزة المنزلية، والمنتجات الكيماوية، والعقارات، ومواد البناء، والمنسوجات، والعطور ومستحضرات التجميل، والسيارات.

- وقد فازت كل من المملكة العربية السعودية والمغرب وبنغلاديش بالجوائز الأولى والثانية والثالثة، على التوالي، على أفضل الأجنحة من حيث نوعية المعروضات وعدد الشركات المشاركة ومستوى الوفد التجاري.

**<u>منتدى هيئات ترويج التجارة</u>**

6. نظمت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتنسيق مع وزارة التجارة والاستثمار في المملكة العربية السعودية، المنتدى الثاني لهيئات ترويج التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الرياض، يوم 23 مايو 2016، على هامش الدورة 15 للمعرض التجاري للمنظمة. وشارك في المنتدى ممثلو هيئات ترويج التجارة من 31 دولة عضواً، فضلا عن الأمانة العامة للمنظمة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومركز أنقرة، والبنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومركز التجارة الدولية، والمركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم. واعتمد المنتدى توصيات مختلفة بشأن تمويل التجارة، وتعزيز التجارة، وطرائق النافذة الوحيدة، وتسهيل التجارة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والسلع الاستراتيجية وبناء القدرات من أجل تعزيز التجارة البينية.

7. وأوصى المنتدى، في جملة أمور، بإطلاق الشبكة الافتراضية لهيئات ترويج التجارة، وتكثيف برامج بناء القدرات، وإقامة أنشطة المعلومات التجارية، وإجراء دراسات السوق، وتقييم إمكانيات تجارة التصدير وتسهيل التجارة خلال الفترة 2017–2019. كما وافق المنتدى على إجراء دراسة استقصائية لطرائق النافذة الوحيدة الوطنية المعمول بها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وإمكانية إدخال طرائق نافذة وحيدة إقليمية أو على مستوى منظمة التعاون الإسلامي على أساس مبدأ التشغيل المشترك، وتحديد الممارسات المثلى في مجال تنظيم المعارض التجارية ومنتديات الاستثمار في الدول الأعضاء.

**تمويل التجارة والتأمينات الائتمان الصادرات**

8. ساهمت الزيادة المطردة في أنشطة التمويل التجاري التي نفذتها أجهزة منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى حد كبير في تحفيز الإنتاجية وتحقيق نمو ملحوظ لدى الشركات المستفيدة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وكان الشاغل الرئيسي هو إيجاد آلية ناجعة لضمان حصول المشروعات المتناهية الصغير والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على تمويل تجاري، وخاصة في مختلف المناطق الفرعية للمنظمة.

9. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة توسيع عملياتها في مجال تطوير التجارة البينية، وذلك من خلال تنفيذ العديد من المبادرات، مثل برنامج التعاون التجاري وتعزيز التجارة، ومبادرة دعم التجارة في أفريقيا (2015–2019)، ودعم السلع الاستراتيجية، والوصول إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وأقل البلدان الأعضاء نموا، وكذلك البرامج الإقليمية لتنمية التجارة، مثل مبادرة "العون من أجل التجارة للدول العربية".

10. وتعد مبادرة دعم التجارة في أفريقيا (مبادرة أفريقيا) مبادرة استراتيجية مدتها خمس سنوات أطلقتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لفائدة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي مصممة لتوفير خارطة طريق لتدخلات المؤسسة في هذه المنطقة من القارة السمراء، وستكون بمثابة الإطار التوجيهي لعمل فريق المؤسسة خلال 5 سنوات. كما تهدف إلى بلوغ الهدف المتمثل في تخصيص 1 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول نهاية عام 2019 للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية لاقتصادات البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

11. وفي عام 2015، شهدت اعتمادات التمويل التجاري التي أقرتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة زيادة بنسبة 16٪، حيث بلغت قيمتها 6.047 مليار دولار أمريكي. وفي العام نفسه، بلغ إجمالي الإنفاق 4.5 مليار دولار أمريكي. وكان توزيع الاعتمادات حسب المنطقة على النحو التالي: آسيا/رابطة الدول المستقلة: 3.2 مليار دولار أمريكي (53٪ من مجموع الاعتمادات)؛ الشرق الأوسط: 2.2 مليار دولار أمريكي (37٪ من إجمالي الاعتمادات)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: 590 مليون دولار أمريكي (10٪ من مجموع الاعتمادات).

12. وواصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تدخلاتها في القطاع الزراعي لتغطية مجموعة واسعة من السلع، مما ساعد على إحداث فرص عمل، وتحسين الإنتاجية، والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي. وفي عام 2015، بلغت الاعتمادات في هذا القطاع 733 مليون دولار أمريكي، وهي ثاني أكبر الاعتمادات بعد تلك الموجهة لقطاع الطاقة. وخلال عام 2015، أقرت المؤسسة 16 عملية تمويلية في ثمانية بلدان أعضاء في المنظمة. وخصص الجزء الأكبر من التمويل لدعم السلع التصديرية الرئيسية، مثل القطن والفول السوداني والقمح. وحصلت

أفريقيا على النصيب الأكبر في هذه المحفظة من خلال بوركينا فاسو والكاميرون وغامبيا بصفتها البلدان الرئيسية المستفيدة.

13. ويعدّ الوصول إلى الطاقة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وله تأثيرات متعددة على الإنتاجية والأمن الغذائي والتعليم وغير ذلك. وفي هذا السياق، تَعتبر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أن دعم قطاع الطاقة يعد إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية تدخلاتها في الدول الأعضاء. واعتباراً من عام 1436 هـ، حظي تمويل منتجات الطاقة بـ 574 اعتماداً من مجموع الاعتمادات، منها 34٪ للنفط الخام و40٪ لتمويل المنتجات البترولية.

14. وللوصول إلى عدد أكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء، توفر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تمويلاً بالمرابحة للمؤسسات المالية والبنوك التجارية المحلية، والتي بدورها تتولى تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. ففي عام 1436هـ، أقرت المؤسسة ما مجموعه 144 مليون دولار أمريكي للتمويل بالمرابحة في خطوتين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتوفر المؤسسة حاليا تمويلا بالمرابحة لثمانية مؤسسات مالية وسيطة في خمسة بلدان، هي نيجيريا وكوت ديفوار وموزمبيق وبوركينا فاسو وتوغو. وبالمثل، في عام 1436هـ، قدمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة قرضا تصديريا تاريخيا بقيمة 350 مليون دولار أمريكي لصالح البنك التركي للتصدير والاستيراد. وسيُستخدم هذا التسهيل الائتماني لدعم صادرات تركيا من خلال توفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة.

15. كما وسّعت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات معاملاتها التجارية من خلال تشجيع تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء. وتمكنت من تحقيق ذلك عبر توفير خدمات متوافقة مع الشريعة في مجال ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار لفائدة المصدّرين والمؤسسات المالية والمستثمرين، وذلك لتغطية مخاطر عدم السداد الناجمة عن المخاطر التجارية وغير التجارية والسياسية. كما تُوفّر المؤسسة خدمات إعادة التأمين لوكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء.

16. وارتفعت عمليات التأمين التجارية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بنسبة 22٪، منتقلة من 4.32 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى 5.29 مليار دولار أمريكي في عام 2015. وبالمثل، سجلت الالتزامات الجديدة ارتفاعا بنسبة 8٪، منتقلة من 3.56 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى3.83 مليار دولار أمريكي في عام 2015. وإجمالاً، فقد بلغت موافقات التأمين التي أصدرتها المؤسسة منذ إنشائها 27.75 مليار دولار أمريكي، وبلغت قيمة الأعمال التجارية المؤمن عليها 27.49 مليار دولار أمريكي. وبلغت نسبة المطالبات الشاملة (المطالبات المدفوعة على الأقساط المكتسبة) – وهي المؤشر الرئيسي لأداء عمليات التأمين–

19٪، وهي نسبة أقل بكثير من نسبة الصناعة. والبلدان الأعضاء الستة الأولى التي استفادت أكثر من غيرها من خدمات المؤسسة، منذ إنشائها إلى غاية عام 1436 هـ، هي المملكة العربية السعودية (24.00٪)، والإمارات العربية المتحدة (12.77٪)، والبحرين (10.92٪)، ومصر (7.50٪)، وباكستان (7.15٪)، وتركيا (5.25٪).

**تيسير التجارة**

17. جددت الأمانة العامة دعوتها إلى الدول الأعضاء لتنفيذ مختلف الصكوك التجارية المتعددة الأطراف المعمول بها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

18. وخلال الفترة قيد الاستعراض، صدقت مملكة البحرين ودولة الكويت على قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي. ومن جانبها، قدمت المملكة المغربية قائمتها من المنتجات تحت نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في 18 يوليو 2014. وهكذا فقد أضحت لجنة المفاوضات التجارية لنظام الأفضليات التجارية للمنظمة الآن مستعدة للانعقاد من أجل إعطاء الانطلاقة لتنفيذ هذه الآلية التابعة للمنظمة والخاصة بتيسير التجارة. وقد أُرفق بهذا التقرير بيان الدول الموقعة والمصدّقة على الاتفاقات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي اعتباراً من 30 فبراير 2014 إلى غاية إعداد هذا التقرير. وفي هذا الصدد، نظم مكتب تنسيق الكومسيك، بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة في تركيا، حلقة دراسية للدول الأعضاء المشاركة في نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في أنقرة بتركيا يومي 26 و27 يناير 2015 لبحث التطورات الجديدة فيما يتعلق بتفعيل هذا النظام.

19. ولذلك من المناسب تجديد الدعوة للدول الأعضاء التي لم تستكمل إلى الآن التوقيع والتصديق على الاتفاقيات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي أن تسعى إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وفي السياق نفسه، قد ترغب الدول الأعضاء التي وقعت وصدقت على نظام الأفضليات التجارية للمنظمة في إرسال قوائمها تمشياً مع الأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس وزراء الخارجية ولجنة الكومسيك. ويشمل ذلك تقديم أقساطها السنوية المحددة من التخفيضات جنباً إلى جنب مع قائمة المنتجات (جداول الامتيازات)، وعينة من الشهادات وطباعة عينة من الأختام المستخدمة في مرافقها الجمركية واستكمال التدابير التشريعية والإدارية الداخلية.

20. وتمشياً مع هدف تيسير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، عُقدت حلقة عمل حول "شروط النافذة الوحيدة والتجارة الإلكترونية ودورهما في تعزيز التجارة البينية" في الدار البيضاء بالمملكة المغربية يومي 09 و10 نوفمبر 2015. واستهدفت الحلقة تبادل المعارف والخبرات والممارسات المثلى بين المشاركين فيما يخص تنفيذ البرامج الوطنية لتيسير التجارة، وتعزيز تطوير وتنفيذ النافذة الوحيدة والمشاريع التجارية بدون أوراق في الدول

الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وطلبت الحلقة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وضع خارطة الطريق والاختصاصات الضرورية لتنفيذ مبادرة النافذة الوحيدة في الدول الأعضاء.

**منتدى وكالات تشجيع الاستثمار**

21. نظمت الأمانة العامة، بالتعاون مع وزارة التجارة والاستثمار في المملكة العربية السعودية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) منتدى لوكالات تشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوم 24 مايو 2016 في العاصمة الرياض، على هامش الدورة 15 للمعرض التجاري لمنظمة التعاون الإسلامي. وحضر المنتدى 82 مشاركاً من 18 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي و7 مؤسسات من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. واعتمد المنتدى العديد من التوصيات التي تتناول، في جملة أمور، عقد اجتماعات المنتدى بصفة منتظمة باعتباره آلية دائمة للتشاور بين وكالات تشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، واستعراض التحديات والفرص المشتركة بشأن قضايا الاستثمار، ووضع إطار للتعاون في مجال الاستثمار بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بهدف تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنظمة. وأوصى الاجتماع أيضا بعقد منتديات إقليمية سنوية حول الاستثمار في مناطق منظمة التعاون الإسلامي الرئيسية، وإنشاء هيئة تحكيم دائمة لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين المستثمرين أو الهيئات الاعتبارية العاملة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتقديم المساعدة التقنية لوكالات ترويج الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي وبناء قدراتها.

**معايير وإجراءات منظمة التعاون الإسلامي للأطعمة الحلال**

22. تمشياً مع القرار الصادر عن الدورة 42 لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في مدينة الكويت، دولة الكويت، يومي 27 و28 مايو 2015، نظمت الأمانة العامة، بالتنسيق مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، منتدى منظمة التعاون الإسلامي للأطراف المعنية حول توحيد معايير وإجراءات الأطعمة الحلال، وذلك يومي 09 و10 ديسمبر 2015 في مقر منظمة التعاون الإسلامي في جدة بالمملكة العربية السعودية، بحضور 78 مشاركاً من 23 بلداً ومؤسسة في المنظمة.

23. وتوصل المنتدى إلى اتفاق بين مختلف أصحاب المصلحة حول معايير الحلال الموحدة، مع إدراج جميع التغييرات في ملحق لمعايير منظمة التعاون الإسلامي المتفق عليها للأطعمة الحلال. كما اتفق المشاركون في المنتدى على ضرورة إنشاء هيئة مستقلة للاعتماد من أجل

تفعيل المبادئ التوجيهية للمنظمة لهيئات اعتماد الحلال وهيئات إصدار شهادات الحلال. ويضاف إلى ذلك ضرورة وجود آلية لضمان الاعتراف المتبادل بشهادات الحلال فيما بين بلدان المنظمة.

**ثالثاً – تعزيز دور القطاع الخاص**

24. انعقد الاجتماع الرابع والعشرون لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في قونية، تركيا، يومي 19 و20 سبتمبر 2016. نظم الاجتماع في قونية احتفاءً باختيارها مدينة منظمة التعاون الإسلامي السياحية لعام 2016. استعرض الاجتماع أنشطة الغرفة فيما يتعلق بمشروعها حول جوائز التميز، وتشكيل مركز تحكيم وشهادات حلال موحدة.

25. وفي وقت سابق من هذا العام انعقد الاجتماع الثاني والثلاثون للجمعية العامة والاجتماع الثالث والعشرين لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في جدة، المملكة العربية السعودية، يومي 30 و31 مارس 2016. وشملت نشاطات الغرفة في الفترة قيد الاستعراض ما يلي: الاجتماع السابع عشر للقطاع الخاص ببلدان منظمة التعاون الإسلامي؛ والمنتديين الثامن والتاسع لسيدات الأعمال بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ ومعرض التبادلات التجارية؛ ومنتدى الغرف التجارية؛ ومؤتمر أصحاب الأعمال؛ وإطلاق جوائز التميز.

**منتديات سيدات الأعمال**

26. نظمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة المنتدى الثامن لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية، في كمبالا، أوغندا، يومي 26 و27 أكتوبر 2015. نُظم هذا الاجتماع بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الوطنية الأوغندية للتجارة والصناعة تحت شعار "تمكين المشاريع النسائية لنموٍ الشامل". أكد المنتدى ضرورة توفير التمويل بشروط ميسرة للمشاريع القائمة والجديدة التي تديرها النساء، والمساعدة في إيجاد أسواق جديدة، وفرص لتعزيز التدريب القائم على المهارات العالية وكذا تبادل المعرفة والخبرة. كما انعقد المنتدى التاسع لسيدات الأعمال بالدول الإسلامية في الرياض، المملكة العربية السعودية يوم 25 مايو 2016.

**رابعا: التعاون في مجال النقل**

27. دعمت الدورة 43 لمجلس وزراء الخارجية تنفيذ حلقة السكة الحديدية داكار– باماكو–سيكاسو– بوبو– ديولاسو على ممر داكار– بورتسودان، وحثت الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة على حشد التمويل اللازم للمشروع. كما حثت الدول الأعضاء المعنية على إدماج المقاطع الوطنية الخاصة بها على طول خط السكة الحديد داكار– بورتسودان في خططها الإنمائية الوطنية وتقديم الوثائق ذات الصلة لتسهيل حشد الدعم اللازم من قبل منظمة التعاون الإسلامي وشركائها

الإنمائيين. كما دعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تعزيز التعاون لتطوير ممر عبور قزوين بين الشرق والغرب وممر النقل متعدد الوسائط بين الشمال والجنوب.

28. من جانبها، شرعت الأمانة العامة في إجراء الترتيبات مع البنك الإسلامي للتنمية لتشجيع تنفيذ مشروع خط السكة الحديد بين داكار وبورتسودان بحشد الأموال لحلقة السكة الحديدية داكار– باماكو– سيكاسو– بوبو– ديولاسو. وبعد توجيه الطلب لكل من السنغال ومالي وبوركينا فاسو لتقديم هذا المشروع العابر للحدود رسميا إلى البنك الإسلامي للتنمية لتمكينه من اتخاذ التدابير الضرورية بشأنه، قدمت السنغال مشروعها المفصل القابل للتمويل إلى البنك.

29. وفي انتظار أن تقدم كل من مالي وبوركينا فاسو مشاريعهما المفصلة القابلة للتمويل حول حلقة السكة الحديد داكار– باماكو– سيكاسو– بوبو– ديولاسو، ستواصل الأمانة العامة توعية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعنية بضرورة إدماج مقاطعها الوطنية على طول ممر خط منظمة التعاون الإسلامي للسكك الحديد داكار– بورتسودان في خططها الإنمائية الوطنية، وتقديم دراسات الجدوى ذات الصلة مع الحرص على أن تكون مصممة بشكل جيد من أجل تأمين الدعم التقني والتمويل الكافيين من الدول الأعضاء في المنظمة وشركائها الإنمائيين. كما أحالت الأمانة العامة مشروع حلقة السكة الحديدية داكار– باماكو– بوبو– ديولاسو إلى الجهات التركية في أنقرة للنظر فيه بعد إعراب الحكومة التركية عن اهتمامها بمساعدة جمهورية مالي في تنفيذ المشاريع التي ترعاها منظمة التعاون الإسلامي.

**<u>تمويل البنك الإسلامي للتنمية لمشاريع النقل:</u>**

30. اعتباراً للدور الذي يضطلع به قطاع النقل في تسريع النمو والتنمية الاقتصادية، لا يزال تطوير البنية التحتية الكافية للنقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يمثل أولوية استراتيجية للبنك التنمية الإسلامي. وخلال عام 2015، وافق البنك على تخصيص 1.6 مليار دولار أمريكي لتمويل 19 مشروعاً من مشاريع قطاع النقل في 12 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ليصل إجمالي الاعتمادات التي خصصها البنك الإسلامي للتنمية لمشاريع قطاع النقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 11.7 مليار دولار أمريكي. وتشمل هذه المشاريع، على سبيل المثال، مشروع طريق أرليت– السمكة في النيجر، والذي يعد جزءاً مهماً جداً من الطريق السريع العابر للصحراء الذي يمتد من ساحل البحر المتوسط في الجزائر إلى ساحل المحيط الأطلسي في نيجيريا؛ وإعادة بناء طريق تاراز– طلاس– سوسمير في جمهورية قيرغيزستان؛ وطريق النعمة– باسيكونو في موريتانيا؛ ومشروع السكة الحديد الرابط بين كازاخستان وتركمانستان وإيران؛ ومشروع طريق بينديمبو– كايلاهون في سيراليون، إلخ.

31. وفي السياق ذاته، حظي تطوير قطاع النقل بالاهتمام الواجب في إطار البرنامجين الإقليميين الرئيسيين لمنظمة التعاون الإسلامي. وتشمل مشاريع النقل المختلفة المنفذة في إطار البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، على سبيل المثال، بناء مطاريْن في داكار بالسنغال والخرطوم بالسودان، وبناء طريق كودوغو– ديدوغو في بوركينا فاسو، وطريق أربوتشتاك– بيتكين في تشاد، والطريق السريع سينغروبو– ياموسوكرو في كوت ديفوار، وطريق أكيبني– أوكوندجا في الغابون.

32. ومن ناحية أخرى، أولى البرنامج الخاص لآسيا الوسطى، الذي أُطلق رسميا في مايو 2016، الأولوية للنقل باعتباره أحد مجالات التعاون الرئيسية. وتهدف هذه المبادرة إلى تطوير شبكة جيدة للنقل، ووضع سياسات كافية في مجال الصيانة والسلامة، وتحديث البوابات الحدودية ومعدات النقل، فضلا عن تعزيز الشراكة المؤسسية الإقليمية وتنفيذ الاتفاقات الإقليمية والدولية الخاصة بتسهيل النقل.

33. وفي ضوء ما سبق، يمكن للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي دعم إجراءاتها الإنمائية الوطنية من خلال هذا الإطار الإقليمي لمنظمة التعاون الإسلامي، وبالتالي تعزيز التجارة البينية، وزيادة القدرة التنافسية لمنتجات منظمة التعاون الإسلامي وتسريع نمو اقتصادات بلدان المنظمة.

**أنشطة منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر**

34. عُقدت اللجنة التنفيذية السادسة والثلاثون والدورة السابعة والعشرون للجمعية العامة لمنظمة اتحاد مالكي البواخر في دبي بالإمارات العربية المتحدة يوم 12 نوفمبر 2014. وانتهى الاجتماع بتوقيع مذكرة تفاهم مع ثلاث شركات للنقل البحري وبناء السفن منها هيئة الإمارات للتصنيف والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن والاتحاد العربي للناقلين البحريين. وتنص مذكرات التفاهم على تعزيز التعاون بين هذه المنظمات وأعضاء منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر في مجال تصنيف السفن والاستشارة الفنية وخدمات التدريب وإصدار الشهادات البحرية وبناء السفن. ومن المقرر عقد الاجتماع السنوي لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر لعام 2016 في دبي، الإمارات العربية المتحدة، يوم 23 أكتوبر 2016.

**خامساً – تنمية قطاع السياحة**

**الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة**

35. عُقدت الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في نيامي بجمهورية النيجر خلال الفترة من 21 إلى 23 ديسمبر 2015. وحضر المؤتمر 62 مندوباً من 17 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من بينهم وزراء السياحة ورؤساء الوفود، فضلا عن ممثلين لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والمنظمات الإقليمية. ووافق المؤتمر على قرار

بشأن التنمية السياحية وأقر البرنامج التنفيذي لتنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي للسياحة للفترة 2016-2017.

36. ودرست الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة التوصية الصادرة عن الاجتماع الخامس للجنة التنسيق المعنية بالسياحة، الذي عقد في نيامي بالنيجر يوم 22 ديسمبر 2015، بشأن اختيار المدينة المنورة (المملكة العربية السعودية) وتبريز (جمهورية إيران الإسلامية) عاصمتين للسياحة الإسلامية لعامي 2017 و2018، على التوالي.

37. واستعرض المؤتمر الأنشطة الخاصة بالاحتفال بعاصمة السياحة الإسلامية لعام 2015 (القدس الشريف) كما أخذ علماً بتقرير وتوصيات حلقة العمل حول تحسين إمكانات السياحة في القدس الشريف، التي عُقدت في إسطنبول بتركيا يومي 24 و25 نوفمبر 2015. وقد أشاد المؤتمر بمختلف المشاريع المقدمة من مركز أنقرة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة وإرسيكا في إطار الاحتفال بقونية عاصمةً للسياحة الإسلامية لعام 2016، وحث جميع الدول الأعضاء على تقديم خططها الخاصة بالاحتفال بهذه المدينة إلى الأمانة العامة.

38. واعتمد المؤتمر أيضاً عدة قرارات بشأن كيفية تسريع تنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي لتنمية السياحة، بما في ذلك أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المختلفة العاملة في مجال الترويج السياحي. ووافق المؤتمر على إنشاء فريق عمل مَعْني بالسياحة الإسلامية، فضلا عن فريق عمل آخر معني بالتسويق السياحي. وستترأس جمهورية إندونيسيا فريق العمل المعني بالسياحة الإسلامية، في حين ستترأس ماليزيا فريق العمل المعني بالتسويق السياحي باعتبارهما جهتي تنسيق.

39. وبحث المؤتمر عدداً من القضايا المتعلقة بتنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي للسياحة، ومن ذلك ضرورة تطوير البنية التحتية للسياحة، والترويج للمنتجات السياحية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ووضع علامة تجارية للسياحة الإسلامية في المحافل الدولية، ووضع برنامج عمل لاستراتيجية التسويق السياحي. واعتمد المؤتمر توصيات أخرى بشأن تسهيل استثمارات القطاع الخاص في مجال السياحة وتسهيل حركة السياح بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ورحب المؤتمر بالعرضين المقدمين من كل من مصر وإيران باستضافة الدورة الثالثة والدورة الرابعة لمعرض السياحة لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2017 وعام 2019، على التوالي. وعرضت جمهورية بنغلاديش الشعبية استضافة الدورة المقبلة (العاشرة) للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في عام 2017.

**عاصمة السياحة الإسلامية لعام 2016 : قونية، جمهورية تركيا**

40. خلال الدورة 15 للمعرض التجاري الإسلامي وبحضور الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، سلم أمير منطقة الرياض، صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز، شهادة الجائزة للدكتور مجاهد سامي، ممثل الحكومة التركية في الاحتفال بمدينة قونية عاصمة للسياحة الإسلامية لعام 2016.

41. وفي السياق ذاته، أقيم كذلك جناح خاص في مدينة قونية عُرضت فيه مختلف المعالم والمزارات التراثية السياحية في المدينة. كما نظمت جمهورية تركيا "برنامج الترويج لقونية عاصمة السياحة الإسلامية لعام 2016" في قونية، في 22 أبريل 2016. وتمشيا مع برنامج أنشطة الاحتفاء بمدينة قونية، عقدت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة الاجتماع 24 لمجلس إدارتها في قونية يومي 19 و20 سبتمبر 2016.

**المشروع الإقليمي للتنمية السياحية المستدامة في شبكة الحدائق العابرة للحدود والمناطق المحمية في غرب أفريقيا**

42. عُقد الاجتماع الثالث عشر للجنة التوجيهية الخاصة بـ "المشروع الإقليمي للتنمية السياحية المستدامة في شبكة الحدائق العابرة للحدود والمناطق المحمية في غرب أفريقيا" في الدار البيضاء بالمملكة المغربية خلال الفترة من 15 إلى 17 فبراير 2016. وانعقد الاجتماع بحضور وفود من أعضاء اللجنة وممثلين عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية. واعتمد الاجتماع برنامج الأنشطة لعام 2016، وحث الدول الأعضاء المشاركة على تقديم مشاريعها الوطنية في صيغة قابلة للتمويل قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة. ونظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة حلقة عمل مشتركة حول موضوع "إعداد المشروعات السياحية".

**المعرض السياحي الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**

43. امتثالا للقرار الصادر عن الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، عُقد معرض السياحة الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة من 8 إلى 10 ديسمبر 2015، تحت رعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة الشارقة. وحضر المعرض حوالي 125 شركة تمثل 13 دولة من الدول الأعضاء.

**الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالسياحة الإسلامية**

44. تمشيا مع قرار الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، الذي عقد في نيامي بجمهورية النيجر في ديسمبر 2015، نظمت جمهورية اندونيسيا، بصفتها منسق السياحة الإسلامية،

الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالسياحة الإسلامية في بادانغ، إندونيسيا في 29 سبتمبر 2016. وبحث الاجتماع واعتمد، من بين أمور أخرى، برنامجا تنفيذيا لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء، يشمل أنشطة مثل: تعزيز وضع العلامات التجارية للسياحة الإسلامية في المحافل الدولية؛ والترويج للسياحة الإسلامية من خلال البوابات السياحية الالكترونية. عقد منتدى منظمة التعاون الإسلامي الدولي الثاني للسياحة الإسلامية؛ تسهيل بناء القدرات وبرامج البحوث لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء؛ دعوة الفنادق ووكالات الأسفار التي تراعي أحكام الشريعة إلى معرض منظمة التعاون الإسلامي الثالث للسياحة؛ وضع معايير مناسبة لتطوير النشاط السياحي الإسلامي الموسع بين الدول الأعضاء؛ إجراء دراسات حول فرص الاستثمار في السياحة الإسلامية، إلخ.

45. كما طلب الاجتماع من مركز أنقرة إعداد المسودة الأولى من خارطة الطريق الاستراتيجية بالتعاون مع أعضاء الفريق العامل بحلول فبراير عام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، طلب الاجتماع من جمهورية إندونيسيا تقديم عرض عن السياحة الإسلامية في الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة عام 2017 بصفتها منسق السياحة الإسلامية. واتفق الاجتماع على دعوة الرئيس الحالي للمؤتمر وبعض الدول الرائدة (ماليزيا والإمارات العربية المتحدة) ومؤسسات المنظمة ذات الصلة (المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومركز إرسيكا ومنظمة الإيسيسكو والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة) للمشاركة في الاجتماعات المقبلة للفريق العامل المعني بالسياحة الإسلامية.

**سادساً– الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية**

46. منذ انعقاد الدورة الحادية والثلاثين للكومسيك، توطّدت هياكل المؤسسة الجديدة المتخصصة في منظمة التعاون الإسلامي، وهي المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، التي يقع مقرها في أستانا بكازاخستان، بعقد الجمعية العامة الافتتاحية للمؤسسة التنفيذية الجديدة خلال السنة قيد الاستعراض. وقد حفز انعقاد الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية خلال نفس السنة أيضاً أنشطة التعاون في منظمة التعاون الإسلامي خلال نفس السنة.

**الجمعية العامة الافتتاحية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في كازاخستان**

47. وعُقدت الجمعية العامة الافتتاحية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في أستانا بكازاخستان من 26 إلى 28 أبريل 2016. وانتخبت الجمعية العامة الافتتاحية مجلساً تنفيذياً للمنظمة مكوناً من ثمانية أعضاء لولاية من ثلاث سنوات. وهؤلاء الأعضاء الثمانية هم بنغلاديش وبوركينا فاسو وتركيا والمملكة العربية السعودية والسودان وكازاخستان والنيجر والمدير العام للمنظمة الإسلامية

للأمن الغذائي. وانتخب الاجتماع أيضاً الدكتور سعد خليل عيسى، مدير عام الإدارة العامة للتعاون الدولي والاستثمار الزراعي الخارجي بوزارة الزراعة في المملكة العربية السعودية، رئيساً للمجلس التنفيذي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

48. كما عينت الجمعية العامة السيد يرزان جالموخانوف، وهو مواطن كازاخستاني، في منصب المدير العام للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لولاية مدتها أربع سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، أقرت الجمعية العامة النظام الداخلي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، فضلا عن نظامها المالي، والنظام الخاص بموظفيها، وميزانية أمانتها للفترة 2016–2018، وخطة عملها التي تمتد على مدى 5 سنوات.

49. وتسعى خطة عمل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التي تمتد على مدى 5 سنوات إلى تنفيذ برامج ذات مكاسب سريعة، تتوخى التتبع السريع للمبادلات والتعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. وتشمل هذه البرامج، في جملة أمور، إنشاء قاعدة بيانات شاملة، وإجراء بحوث في جميع جوانب الأمن الغذائي، وإنشاء صندوق لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال الزراعة، وإنشاء صندوق البحث الزراعي والعلمي، ووضع البرنامج الاستثماري للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وتطوير برامج إقليمية للأمن الغذائي.

50. ومن البوادر المشجّعة أن نلاحظ أنه منذ نوفمبر الماضي، وقعت سبع دول أعضاء أخرى في منظمة التعاون الإسلامي، وهي بنغلاديش ومصر والكاميرون وكوت ديفوار وقطر وموزمبيق وطاجيكستان، على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، صدقت كل من النيجر وبوركينا فاسو والكويت على النظام الأساسي للمنظمة الجديدة، وبذلك وصل عدد الموقعين على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي إلى 30 دولة عضواً، في حين صدقت عليه أربع دول أعضاء.

**المؤتمر الإسلامي السابع حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية**

51. عُقد المؤتمر الإسلامي السابع حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في أستانا بكازاخستان خلال الفترة من 26 إلى 28 أبريل 2016، بالتزامن مع انعقاد الجمعية العامة الافتتاحية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. وتدارس المؤتمر الطرائق العملية لتنفيذ مختلف القرارات الصادرة عن المؤتمرات الوزارية السابقة، والعلاقة بين المؤتمر والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، المؤسسة المتخصصة المنشأة حديثاً.

52. وأكد مؤتمر أستانا مجدداً ضرورة قيام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتخصيص مزيد من الموارد في ميزانياتها الوطنية لبرامج التنمية الزراعية والأمن الغذائي، تمشياً مع القرار

ذي الصلة الصادر عن منظمة التعاون الإسلامي والقاضي بتخصيص 6٪ من الميزانيات الوطنية لهذا الغرض. كما حث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على مواصلة دعم المشاريع الإقليمية والعابرة للحدود الرامية إلى تعزيز التعاون البيني في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي.

53. وطلب وزراء الزراعة في منظمة التعاون الإسلامي أيضاً من المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي مواصلة دراسة إنشاء احتياطي الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي، على نحو ما أوصت بذلك الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وإجراء دراسة مفصلة بشأن وضع إطار للتعاون في هذا المجال تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي.

**خطة عمل القطن**

54. طلبت القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية والمؤتمر الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية بشأن خطة عمل القطن من الدول الأعضاء إعادة تقديم مشاريعها المتعلقة بالقطن في صيغة شاملة قابلة للتمويل، ودعت في الوقت ذاته مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية إلى تشجيع مشاريع بناء القدرات في مجال القطن وقطاعات القطن ذات الصلة في الدول الأعضاء المنتجة للقطن.

55. وعلى الرغم من هذه القرارات الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية، ما زالت الدول الأعضاء المعنية، المالكة لمشاريع القطن المعتمدة في إطار خطة عمل القطن، لم تقم بإعادة تقديم مشاريعها القطنية في صيغة شاملة قابلة للتمويل من طرف البنك الإسلامي للتنمية عبر القنوات الرسمية. وفي هذا السياق، دعا المؤتمر الإسلامي السابع حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية مجدداً الدول الأعضاء المعنية إلى إعادة تقديم مشاريع القطن الخاصة بها في صيغة شاملة قابلة للتمويل، وإظهار اهتمام كبير بالمشاريع الجديدة التي تم التعرف عليها باعتبارها كفيلة بتعزيز التعاون في هذا القطاع الاقتصادي الحيوي.

56. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في إطار تطوير قطاع القطن في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، قدم البنك الإسلامي للتنمية 17 مليون دولار أمريكي إلى 17 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على شكل منح للمساعدة التقنية مخصصة لبناء القدرات وإعداد المشاريع (دراسات الجدوى)، فضلا عن تمويل المشاريع. وعلاوة على ذلك، وخلال الفترة 2009–2013، قدمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 414 مليون دولار أمريكي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لدعم سلسلة قيمة القطن (الإنتاج والتسويق والتجارة).

57. وواصل مركز أنقرة، من جانبه، تنظيم دورات تدريبية في القضايا المتعلقة القطن، وذلك في إطار برامجه الخاصة ببناء القدرات. فعلى سبيل المثال، نظم مركز أنقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير برنامجين تدريبيين في تركيا (التخفيف من الأثر المدمر لحشرة الفيروسة العصوية من خلال النهج الجزيئي ونهج التربية التقليدية) وبنغلاديش (التكنولوجيا الحيوية للقطن: تقنيات متقدمة لإدارة المحاصيل).

**سابعاً– التوظيف والقدرة الإنتاجية**

**المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء العمل**

58. أعرب المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء العمل، الذي عقد في جاكرتا بإندونيسيا في الفترة من 28 إلى 30 أكتوبر 2015، عن تأييده لاستمرار تنفيذ البرنامج التنفيذي لإطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والعمالة والحماية الاجتماعية. كما اعتمد النظام الأساسي لمركز منظمة التعاون الإسلامي للعمل في باكو، وطلب من الأمين العام أن يعرض هذا النظام الأساسي على مجلس وزراء الخارجية لاعتماده.

59. وأكد المؤتمر ضرورة تعزيز تنفيذ الصحة والسلامة المهنية للعمال وتعزيز هجرة العمالة بشكل عادل وآمن ومنظم من خلال القوانين واللوائح الوطنية ذات الصلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، وافق المؤتمر على الخطوط التوجيهية العامة للصحة والسلامة المهنية، التي تهدف إلى حماية العمال من الأخطار والمخاطر المهنية وتحسين الإنتاجية.

60. وشملت القرارات الأخرى الصادرة عن المؤتمر دعوة البنك الإسلامي للتنمية إلى توسيع برنامجه الخاص بدعم توظيف الشباب في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتأكيد عزم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحسين الأوضاع والحد من العقبات التي تواجه الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في إيجاد عمل لائق والحفاظ عليه وكذلك لتعزيز التعاون الفني وتبادل الممارسات الجيدة في مجال العمل والعمالة والحماية الاجتماعية.

**وضع مركز منظمة التعاون الإسلامي للعمل**

61. اعتمدت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في طشقند، أوزبكستان (18–2016/10/19) النظام الأساسي لمركز منظمة التعاون الإسلامي للعمل، ودعت الدول الأعضاء في المنظمة للتوقيع عليه وتصديقه في أقرب فرصة ممكنة حتى يتسنى التبكير بتدشين المركز.

**إطار منظمة المؤتمر الإسلامي للتعاون في مجال العمل والعمالة والحماية الاجتماعية**

62. في ضوء قرار المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء العمل، طلبت الأمانة العامة من أعضاء اللجنة التوجيهية لتنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والعمالة والحماية الاجتماعية موافاتها ببرنامج أنشطتها في عام 2016 لتنفيذ البرنامج التنفيذي لإطار منظمة التعاون الإسلامي. ويتضمن البرنامج التنفيذي العديد من الأنشطة، من بينها تطوير برامج حول السلامة والصحة المهنية في مكان العمل، وإنشاء مرصد لمنظمة التعاون الإسلامي للعمل والتدريب المهني، والحماية القانونية للموظفين والتشريعات الخاصة بسوق العمل، والضمان الاجتماعي للعمال، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات في قضايا العمل.

63. على صعيد متصل، نظم مركز أنقرة، بالتعاون مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي في جمهورية تركيا، تدريباً تقنياً حول "النظافة والسلامة المهنية" في أنقرة بتركيا خلال الفترة من 14 إلى 18 ديسمبر 2015. وشارك في هذا الحدث خبراء تقنيون من السلطات المكلفة بالصحة والسلامة المهنية في عدة دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي البحرين وبروناي دار السلام وماليزيا والمغرب وعمان وباكستان وفلسطين والسودان. ونظم كذلك مركز أنقرة، بالتعاون مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تونس، دورة تدريبية حول "نظام التقاعد" في لومي بتوغو يومي 11 و12 يوليو 2016 لصالح خبراء من صندوق المعاشات في توغو.

**حلقة عمل حول البحوث والدراسات بشأن المفاهيم والممارسات الإسلامية المتعلقة بقضايا العمل**

64. رحب المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء العمل بالعرض الذي قدمته إندونيسيا لتنظيم حلقة عمل حول البحوث والدراسات بشأن المفاهيم والممارسات الإسلامية المتعلقة بقضايا العمل في عام 2016. وتعمل الأمانة العامة في الوقت الحاضر مع السلطات الإندونيسية المعنية على وضع الترتيبات اللازمة لعقد حلقة العمل خلال الربع الأول من عام 2017.

**مكان انعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل**

65. طلبت الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل من الأمين العام إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن مكان انعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر، المقرر عقده خلال عام 2017. وقد تفضلت حكومة المملكة العربية السعودية لاحقاً بعرض استضافة الدورة الرابعة للمؤتمر المذكور في عام 2017.

**الاجتماع الثالث لشبكة منظمة التعاون الإسلامي للسلامة والصحة المهنية (OIC-OSHNET)**

66. نظم مركز أنقرة، بالتعاون مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي في جمهورية تركيا، الاجتماع الثالث لشبكة منظمة التعاون الإسلامي للسلامة والصحة المهنية (OIC-OSHNET)، وذلك يوم

10 مايو 2016 في اسطنبول بتركيا على هامش المؤتمر الدولي الثامن للسلامة والصحة المهنية، الذي عقد في الفترة من 08 إلى 11 مايو 2016. واستعرض الاجتماع الأنشطة المنفذة منذ إنشاء الشبكة في عام 2011. وناقش الاجتماع أيضاً تنفيذ المبادئ التوجيهية العامة للصحة والسلامة المهنية التي أقرها المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء العمل في جاكرتا بإندونيسيا. كما وافق الاجتماع على عقد اجتماعات شبكة منظمة التعاون الإسلامي للسلامة والصحة المهنية مرة كل سنتين.

67. وافق الاجتماع، في ختام أعماله، على مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشأن قضايا الصحة والسلامة المهنية. وتشمل هذه التوصيات:

- تعزيز التعاون وتحقيق الاستخدام الأمثل للخبرات المتاحة بهدف دعم الجهود التي تبذلها البلدان الفردية لتعزيز الصحة والسلامة المهنية.
- تعزيز قدرات الصحة والسلامة المهنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تبادل الخبرات والبرامج التدريبية والمشاريع المشتركة والزيارات الميدانية والدراسية؛
- دعم مقترح تركيا القاضي بإقامة مركز منظمة التعاون الإسلامي للصحة والسلامة المهنية في أنقرة بتركيا.
- زيادة المشاركة في وضع وتنفيذ سياسات الصحة والسلامة المهنية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي وغيرها.

**سابعا– التعاون في القطاع المالي**

**الاجتماع السنوي للبنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**

68. تأجل الاجتماع السنوي للبنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهو الاجتماع الذي كان مقررا عقده أول الأمر في باراماريبو بسورينام يومي 23 و 24 أكتوبر 2015. ويعزى هذا التأجيل إلى قلة الدول الأعضاء التي أكدت مشاركتها في الاجتماع. ويعمل مركز أنقرة في الوقت الحاضر، بصفته الجهة المنظمة للاجتماع، مع السلطات المضيفة لإعادة جدولة هذا الحدث.

**تطوير مؤسسات التمويل الأصغر**

69. انشغلت منظمة التعاون الإسلامي بمعالجة المشكلة الناجمة عن عدم كفاية الاستثمارات وقلة الموارد اللازمة لدعم جهود التنمية في الدول الأعضاء، وخاصة الدول الفقيرة والضعيفة. وفي هذا

الصدد، أصبح تنويع مصادر التمويل يكتسي أهمية بالغة، خاصة بالنظر إلى الطلب المتزايد على الموارد المالية.

70. وضعت منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة نصب أعينها أهمية التمويل الأصغر في تخفيف حدة الفقر وتمكين الفقراء وذوي الدخل المنخفض، فأطلقت عدة برامج لتطوير التمويل الأصغر. وتشمل هذه البرامج، برنامج البنك الإسلامي للتنمية لتمويل المشاريع الصغيرة، وبرنامجا لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لدعم التمويل الأصغر، وغيرهما. وفي إطار برنامج البنك الإسلامي للتنمية لتمويل المشاريع الصغيرة، يجري تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بالتمويل الأصغر في بنغلاديش وإندونيسيا والسودان والسنغال وتونس ومصر وباكستان وطاجيكستان. وبالمثل، وافق صندوق التضامن الإسلامي للتنمية حتى الآن، في إطار برنامج دعم التمويل الأصغر، على تخصيص 111.47 مليون دولار أمريكي لتمويل عدد من المشاريع في مختلف دول منظمة التعاون الإسلامي.

71. للتغلب على العوائق التي تحول دون التوسع في خدمات التمويل الأصغر وتعزيز التنمية المستدامة للتمويل الأصغر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نظمت الأمانة العامة للمنظمة والبنك الإسلامي للتنمية ندوة حول دور التمويل الأصغر الإسلامي في الحد من الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في بوجور، بجمهورية إندونيسيا، يومي 14 و15 مايو 2016، على هامش الاجتماع السنوي الحادي والأربعين للبنك الإسلامي للتنمية. وحضر الندوة 120 مندوباً من 13 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي وخبراء من البنوك المحلية وأكاديميين وممثلو الشركات الصغيرة والمتوسطة من إندونيسيا. وكان الهدف من هذا الحدث هو إيجاد منبر لتبادل وتعميق التفاهم حول النماذج الإسلامية للتمويل الأصغر، والممارسات الجيدة، والحوكمة والمعايير التي وضعها البنك المركزي ومؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وكان أحد الأهداف الرئيسية لهذا الحدث كذلك استعراض واستكمال برنامج من ثلاث سنوات حول التمويل الأصغر الإسلامي للحد من الفقر ونقل القدرات (IMPACT). ومن شأن هذا البرنامج أن يوفر اطارا لتبادل المعلومات، والربط الشبكي، والدعوة، والبحوث، وبناء القدرات في مجال الإدماج المالي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وخارجها.

72. والهدف من برنامج التمويل الأصغر الإسلامي للحد من الفقر ونقل القدرات هو إنشاء إطار للخبراء لتبادل وتعميق التفاهم حول نماذج التمويل الأصغر الإسلامي، فضلا عن استحداث أدوات وبنية تحتية من أجل تبادل الممارسات والحوكمة والمعايير على نحو أفضل. ويتكون

البرنامج من خمس ركائز أساسية هي التكنولوجيا، والعمليات، والرصد والتقييم، والسياسات والمعايير، والدعوة.

73. وتشمل البرامج المحددة لجميع الركائز، في جملة أمور، تطوير بوابة متكاملة للتمويل الأصغر الإسلامي، ومجموعة أدوات تشغيلية تشمل الإجراءات التشغيلية الموحدة، والسياسات، ونماذج الوثائق التعاقدية، ونماذج دراسة الجدوى والوثائق التشغيلية الأخرى. كما تشمل وضع إطار للرصد والتقييم، بما في ذلك نظام تصنيف يجمع بين مجالات الاستدامة المالية، والحوكمة، والأداء الاجتماعي وكذلك تحديد وتعزيز السياسات والمعايير (بما في ذلك معايير المحاسبة والحوكمة) الرئيسية التي تسهل نمو التمويل الأصغر الإسلامي.

**تطوير التمويل الإسلامي**

74. ظلت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، لأكثر من أربعة عقود، مؤسسة رائدة وناجحة في عملية تطوير صناعة التمويل الإسلامي لتمويل المشاريع الإنمائية على المدى القصير في مختلف اقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتشمل أنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تطوير بيئة مواتية للتمويل الإسلامي، وإنشاء ودعم المؤسسات المالية الإسلامية، وتطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي، وتعزيز الوعي بالتمويل الإسلامي.

75. ويضطلع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بدور رئيسي في تعزيز التمويل الإسلامي. فخلال عام 2015، أصدر المعهد 30 منشوراً جديداً تغطي مجالات مختلفة من الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وعقد 25 برنامجاً تدريبياً بشأن مختلف جوانب الاقتصاد والتمويل الإسلاميين. وعلاوة على ذلك، وافق البنك الإسلامي للتنمية على خمسة مشاريع لتقديم المساعدة التقنية للمؤسسات المالية الإسلامية الجديدة والقائمة بهدف زيادة تعزيز بنيتها التحتية وبناء قدراتها.

**تطوير التمويل الاجتماعي الإسلامي**

76. تحظى آليات التمويل الاجتماعي الإسلامي، مثل الزكاة والوقف، بأهمية كبيرة في جدول أعمال التنمية في منظمة التعاون الإسلامي، باعتبارها أداة فعالة لحشد الأموال اللازمة لمعالجة مشكلة الإقصاء المالي التي تواجهها المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك في إطار مبادراتها الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر.

77. وفي هذا السياق، أصدر المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، التقرير الثاني حول التمويل الاجتماعي الإسلامي 2015. حيث عرض التقرير الاتجاهات التاريخية والتحديات والآفاق المستقبلية لمختلف شرائح قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي في ستة بلدان أفريقية، هي السودان ونيجيريا وكينيا وموريشيوس وجنوب أفريقيا وتنزانيا. ووفقا لهذا التقرير، حقق التمويل

الاجتماعي الإسلامي زيادة في جميع البلدان قيد الاستعراض. فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة سوق التمويل الاجتماعي الإسلامي 2.3 مليار دولار أمريكي في بعض الدول الأعضاء في المنظمة في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي. كما بلغ التمويل الاجتماعي الإسلامي 225 مليون دولار أمريكي في بعض الدول الأعضاء في المنظمة في إفريقيا جنوب الصحراء. بالإضافة إلى ذلك، واصل المعهد تنظيم أنشطة تدريبية في مجال تطوير قطاع التمويل الإسلامي الاجتماعي.

78. في سياق مماثل، أعطى الاجتماع التنسيقي السنوي الأول لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية يومي 7 و8 ديسمبر 2015، الانطلاقة لعملية عقد (حلقة عمل حول التمويل الإسلامي الاجتماعي)، فضلا عن (منتدى مؤسسات الزكاة ومقدمي الزكاة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي) خلال العام الحالي. ويأتي ذلك في ضوء ضرورة تنفيذ الفتوى الفقهية الصادرة عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي فيما يتعلق باستثمار أموال الزكاة في المشاريع المربحة. وقد انعقد الرأي في الاجتماع الأول للجنة التمويل والتنمية والقطاع الخاص المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي السنوي الأول لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في مقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة يوم 25/7/ 2016 على دمج الفعاليتين في فعالية واحدة بعنوان (منتدى التمويل الإسلامي الاجتماعي). كما أنشأ الاجتماع فريقا عاملا يتألف من ممثلي المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ومركز أنقرة والأمانة العامة للمنظمة ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، لاتخاذ الترتيبات اللازمة للمنتدى المقترح.

**تاسعا: الصناديق الخاصة والبرامج الاقتصادية الإقليمية**

79. واصلت منظمة التعاون الإسلامي التركيز في استراتيجياتها الخاصة بالتعاون على مسألة التكامل الإقليمي من خلال تطوير البنية التحتية للإعلام. وقد تلقت هذه السياسة الإقليمية زخماً جديداً بفضل بيان مؤتمر القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عُقدت في إسطنبول بتركيا يومي 14 و15 أبريل 2016. كما تقدم الرئيس الكازاخستاني بمبادرة لتحقيق التكامل الإسلامي في مجال البنى التحتية، وذلك عبر وضع خطة شاملة لتطوير البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتكامل الإقليمي والترابط والتعاون فيما بين الدول الأعضاء من خلال توسيع البرنامجين الإقليميين لمنظمة التعاون الإسلامي ليشملا مناطق أخرى. ويتوخى هذا الاقتراح تطوير برامج تعاون إقليمية في قطاعات رئيسية مثل التجارة والنقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية. وسيركز هذا الجزء على تنفيذ البرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا، وإقرار وإطلاق البرنامج الخاص لآسيا الوسطى مؤخراً. كما سيوفر تحديثات بشأن تفعيل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في إطار استراتيجيات منظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من حدة الفقر.

**صندوق التضامن الإسلامي للتنمية:**

80. أعربت القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عقدت في إسطنبول بجمهورية تركيا يومي 14 و15 أبريل 2016 عن تقديرها للمساهمات العديدة التي قدمتها الدول الأعضاء إلى صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وأشادت بمختلف التدخلات في إطار الصندوق، والتي بلغت قيمتها التراكمية 562 مليون دولار أمريكي. وبحث الاجتماع أيضاً ضرورة زيادة تأثير تدخلات الصندوق في مجال رفع مستوى الدعم المقدم للتمويل المتناهي الصغر والتدريب المهني والأمن الغذائي، وتحسين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة للفئات الضعيفة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن بلوغ رأسمال الصندوق المستهدف وهو 10 مليار دولار أمريكي. ووفقاً لذلك، دعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى الوفاء بتعهداتها والإعلان عن التزامات جديدة، بما في ذلك تخصيص أوقاف لصالح الصندوق. كما دعا الاجتماع إلى مشاركة مؤسسات القطاع الخاص والأفراد الميسورين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الصندوق. وفي السياق ذاته، جدد الاجتماع التزامه بحشد الاستثمارات البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي من خلال دعم المنتجات المالية الإسلامية والتمويل الاجتماعي الإسلامي.

81. نفذ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، منذ أن قررت القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة إنشاءه في عام 2005، العديد من البرامج والمشاريع في مجال القضاء على الفقر وبناء القدرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وخلال استراتيجيته الخمسية، وضع الصندوق برامج رائدة، مثل برنامج التدريب المهني لمحو الأمية، وبرنامج القرى المستدامة.

82. حتى اليوم، تمت الموافقة على عدد من المشاريع في إطار هذين البرنامجين بقيمة إجمالية بلغت 247.52 مليون دولار أمريكي (136.05 مليون دولار أمريكي لبرنامج التدريب المهني لمحو الأمية، و111.47 مليون دولار أمريكي لبرنامج دعم التمويل الأصغر). وتبلغ مساهمات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في هذين البرنامجين 74.53 مليون دولار أمريكي (50.01 مليون دولار أمريكي لبرنامج التدريب المهني لمحو الأمية، و24.52 مليون دولار أمريكي لبرنامج دعم التمويل الأصغر). وقد تم تخصيص الجزء الأكبر من هذه الاعتمادات للدول الإفريقية.

83. يذكر أن أبرز القطاعات التي حظيت بالتركيز هي: 1) الزراعة (بما فيها التنمية الريفية)، التي استأثرت بـ 43 في المائة من تمويل الصندوق؛ و2) التعليم (بما فيه برنامج محو الأمية الوظيفية)، الذي استأثر بحوالي 24 في المائة من التمويل. وتُعد الدول الأعضاء الأقل نمواً المستفيد الأكبر من هذه العمليات إذ تلقت على أزيد من 80 في المائة من تمويل الصندوق. ونُفذت نسبة 61 في المائة من هذه الاعتمادات في أفريقيا، و15 في المائة لبلدان رابطة الدول المستقلة، و12 في المائة لبلدان آسيا والشرق الأوسط.

84. بلغ مجموع الاعتمادات التراكمية للصندوق، حتى نهاية عام 2015، 565.8 مليون دولار أمريكي. وصُرف من هذا المبلغ 19.6 مليون دولار أمريكي على شكل مِنح. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المشاريع الممولة باعتمادات الصندوق بلغت 2.7 مليار دولار أمريكي، لتصل بذلك إلى معدل 1 من 5 (أي أن كل دولار قدمه الصندوق حشد حوالي 5 دولارات من التمويل الخارجي).

85. كذلك بلغ المجموع التراكمي للنفقات حتى الآن 97.33.0 دولار أمريكي مقارنة بـ 81.9 مليون دولار أمريكي في نهاية 2014. ويتوقع استمرار ارتفاع النفقات نظرا لزيادة عدد اعتمادات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية التي تستوفي معايير الصرف.

86. رغم انقضاء ثمانية أعوام على انطلاق عمليات الصندوق سنة 2008 واكتمال تنفيذ استراتيجيته الخمسية (2008–2012)، فإن الصندوق لا يزال يعاني من ضغط بفعل تدني مستوى الموارد المعبأة مقارنة برأسماله المستهدف المعتمد البالغ 10 مليار دولار. وحتى 25 /10/ 2015، بلغت التعهدات المقدمة للصندوق 2.68 مليار دولار أمريكي، منها 1.68 مليار دولار تعهدت بها 44 دولة من الدول الأعضاء، ومبلغ 1 مليار دولار تعهد به البنك الإسلامي للتنمية. وبلغ إجمالي ما حصله الصندوق من مساهمات حتى الآن 2.42 مليار دولار أمريكي، منها 850 مليون دولار أمريكي قدمها البنك و1.57 مليار دولار قدمتها من الدول الأعضاء.

87. في ضوء الصعوبات المشار إليها أعلاه، يحتاج الصندوق بصورة عاجلة إلى أموال لتوسيع نشاطاته الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية. وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى الوفاء بالتزاماتها وإلى تقديم تعهدات مالية إضافية. وعلاوة على ذلك، وعملاً بالقرار الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية، يرجى من الدول الأعضاء كذلك بتقديم أملاك عقارية لمشاريع الوقف كمساهمة عينية منها في موارد الصندوق، ويضاف ذلك إلى طلب تشجيع مؤسسات القطاع الخاص في الدول الأعضاء على المساهمة في أموال الصندوق.

88. ووفقاً لهدف حشد الموارد للصندوق، نظمت الأمانة العامة جلسة للتعريف بأنشطة الصندوق خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، التي عقدت في مقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة، المملكة العربية السعودية (23–2016/7/25). وشمل العرض الذي قدم إنجازات الصندوق في مختلف المجالات التخفيف من وطأة الفقر، والتمويل الأصغر، والتدريب المهني.

**البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (SPDA):**

89. كما ورد ذلك في التقرير المقدم إلى الدورة الحادية والثلاثين للكومسيك، تم استكمال المرحلة المتعلقة بإقرار البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا في نوفمبر 2012، وهو ما يعني الموافقة على ما مجموعه 480 مشروعاً في 22 دولة أفريقية عضواً في منظمة التعاون الإسلامي. وبناء على ذلك، طلبت الدورة الثانية والأربعون لمجلس وزراء الخارجية من الأمين العام أن ينظم، بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، منتديات للاستثمار والتوعية في أفريقيا تمهيداً لوضع برنامج جديد لمنظمة التعاون الإسلامي لتنمية أفريقيا.

90. ومن ثم، أعرب مؤتمر القمة الإسلامية الثالثة عشرة الذي عقد في إسطنبول بتركيا يومي 14 و15 /4/ 2016 عن ارتياحه لتنفيذ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا وأكد على ضرورة تنفيذ هذه البرامج الإقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي في إطار سياسة شاملة للمنظمة لتطوير البنى التحتية من أجل تحقيق رؤية مجتمع اقتصادي متكامل في إطار المنظمة. ورحب المؤتمر بالمقترح الذي تقدم به فخامة الرئيس نور سلطان نزاربايف، رئيس جمهورية كازاخستان، بشأن الإعلان عن مبادرة "التكامل الإسلامي في مجال البنى التحتية"، والتي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتكامل الإقليمي والترابط والتعاون فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة. ودعا الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى وضع ودعم خارطة طريق استراتيجية شاملة للسنوات العشر القادمة حول التنفيذ الفعلي للمبادرة المذكورة أعلاه وحشد الموارد لها.

91. طلبت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية من الأمين العام، بالتعاون مع الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة المعنية، تقديم مشروع ورقة سياسات المنظمة لتطوير البنى التحتية والتكامل الإقليمي، مع أخذ الإنجازات التي تحققت في إطار هذا البرنامج، بعين الاعتبار. كما دعت الدول الأعضاء للمشاركة بفعالية في تطوير إطار لتنمية البنى التحتية والتكامل الإقليمي.

92. وفي ضوء ما سبق، تعمل الأمانة العامة حالياً، بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، على إعداد سياسة للمنظمة في مجال تطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي، وهي السياسة التي من شأنها أن توفر إطاراً عاماً لوضع برامج اقتصادية إقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي خاصة بالدول الأعضاء في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، علاوة على تحقيق التوافق على المستوى الوطني مع مثل هذه المبادرات. ومن ثم يُتوقع أن ترتكز هذه السياسة على مرتكزين اثنين متعاضدين، أولهما دعم المشاريع التكاملية العابرة للحدود، وثانيهما تعزيز التجارة والاستثمار فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولذلك من المتوقع أن يشكّل وضْع برنامج خلف للبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا أحد

العناصر المركزية في السياسة المقترحة لمنظمة التعاون الإسلامي لتطوير البنية التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي.

**خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى**

93. وافقت الدورة الثانية والأربعون لمجلس وزراء الخارجية على توصيات المنتدى الأول للاستثمار بشأن خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى، كما أيدت المبادرة المتعلقة بتنظيم منتدى للاستثمار لمنطقة آسيا الوسطى مرة كل سنتين، وطلبت من الأمين العام إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء في آسيا الوسطى بشأن استضافة الدورة الثانية للمنتدى في عام 2016. ودعت الدورة كذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات التابعة لها إلى تحديد طرائق التنفيذ ذات الصلة من أجل الإسراع بتنفيذ المشاريع التي حددتها الدورة الأولى لمنتدى الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي في آسيا الوسطى.

94. تمشياً مع ما سبق، أجرت الأمانة العامة المشاورات اللازمة مع السلطات المعنية في أوزبكستان بشأن تنظيم منتدى منظمة التعاون الإسلامي للتجارة والاستثمار في طشقند بأوزبكستان يومي 14 و15 /5/ 2016، وذلك على هامش الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

95. في السياق ذاته، وضمن إطار خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى أعد البنك الإسلامي للتنمية البرنامج الخاص لآسيا الوسطى بتنسيق وثيق مع الأمانة العامة للمنظمة. ويرتكز البرنامج الخاص لآسيا الوسطى على ثلاث أولويات من الأولويات السبع لخطة العمل المذكورة، وهي التجارة والنقل، والزراعة، والطاقة. ويهدف هذا البرنامج الذي يمتد على خمس سنوات (2016–2020) إلى دعم المشاريع ذات التأثير الإقليمي الكبير باستخدام موارد مختلفة. ويبلغ إجمالي تقديرات تمويل البرنامج 6 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك 2.500 مليون دولار أمريكي على شكل موارد البنك الرأسمالية العادية، و375 مليون دولار أمريكي كاعتماد امتيازي إقليمي، و1.250 مليون دولار أمريكي كتمويل تجاري، و500 مليون دولار أمريكي كتمويل من القطاع الخاص، و1.375 مليون دولار أمريكي من خلال حشد الموارد والتمويل.

96. وفي هذا السياق، عُقدت حلقة عمل تشاورية إقليمية في إسطنبول بجمهورية تركيا يومي 14 و15 /3/ 2016 بهدف التداول حول القطاعات ذات الأولوية في مشروع البرنامج الخاص لآسيا الوسطى، ومسألة حشد الموارد والطرائق المؤسسية والتشغيلية لتنفيذ المشاريع، فضلا عن ترتيبات الرصد والتقييم. وقد عُقدت حلقة العمل بحضور الدول الأعضاء في آسيا الوسطى ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

97. أُطلق البرنامج الخاص لآسيا الوسطى خلال الدورة الحادية والأربعين لمجلس إدارة البنك الإسلامي للتنمية التي عُقدت في جاكرتا بإندونيسيا خلال الفترة 17-19 /5/ 2016. ومن المنتظر أن يتم عرضه على الدورة الثانية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى والدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في أوزبكستان في أكتوبر 2016 لإقراره بصفة نهائية.

## عاشرا: المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة

98. وفقا لأهداف تشجيع الشراكة وتبادل المساعدات والتضامن بين الدول الأعضاء في المنظمة، واصلت الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها، تقديم مساعدات إلى بعض الدول الأعضاء في المنظمة والمجتمعات المسلمة في دول غير أعضاء في المنظمة. وشملت هذه المساعدات بنين وغينيا وكوت ديفوار والقمر والصومال وشعب جامو وكشمير. كذلك، قدمت المشاريع التالية بهدف حشد تمويل لها من الدول الأعضاء في المنظمة:

- تزويد مؤسسات التدريب الفني والمهني بالمعدات في غضون 120 يومًا (حكومة بنين)
- إنشاء مكتب للتمويل الأصغر في ثلاث مقاطعات (حكومة بوركينا فاسو)
- إنشاء مركز للتدريب (حكومة بوركينا فاسو)
- تحسين تربية المواشي (حكومة بوركينا فاسو) تطوير ريادة المشاريع لدى النساء في القمر (حكومة جزر القمر)
- تصميم محطة معالجة المياه المستعملة بأكسدة فينتون (حكومة نيجيريا)
- بناء مرفق للتدريب المهني وتزويده بالمعدات للشباب الصومالي (حكومة الصومال)
- المشروع المشترك بين منظمة التعاون الإسلامي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحسين سُبل المعيشة والانعاش الاقتصادي من خلال التعاون بين بلدان الجنوب، في الصومال

99. نظرا لما ورد أعلاه، يرجى من الدول الأعضاء في المنظمة التكرم بموافاة الأمانة العامة بمعلومات عن المساعدات المختلفة التي تقدمها للدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء والنظر في إمكانية تقديم إسهامات مادية وعينية لتنفيذ المشاريع المذكورة أعلاه.

**البرنامج الماليزي لبناء القدرات في بلدان المنظمة**

100. وفقا لما جاء في التقرير الذي قدم إلى الدورة الحادية والثلاثين للكومسيك، أعربت حكومة ماليزيا، بعد إجراء مشاورات معها، عن رغبتها في تنفيذ المرحلة التالية من البرنامج. وفي الوقت نفسه، أُبلغت الأمانة العامة بأن السلطات المختصة في ماليزيا بصدد إعداد تقرير عن وضع تنفيذ المشروعات النموذجية الثلاثة المنفذة في إطار المرحلة الأولى من البرنامج المذكور في كل من موريتانيا وبنغلاديش وسيراليون. وبناء على هذا التقرير، سوف يتم تحديد الطرائق الخاصة بتفعيل المرحلة الثانية من البرنامج.

**حادي عشر: التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى**

101. واصلت الأمانة العامة خلال السنة قيد المراجعة تواصلها مع المنظمات الدولية من أجل توسيع نطاق شراكتها لتنفيذ قرارات المنظمة، وذلك على النحو التالي:

**الاجتماع العام الثالث عشر حول التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة**

102. عقد الاجتماع العام الثالث عشر بين المنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المختلفة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في جنيف بسويسرا من 11 إلى 13 /5/ 2016. وشكل الاجتماع فرصة لاستعراض المشاريع الثنائية المختلفة بين المنظمة ووكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها. ويشمل ذلك التعاون لمنع نشوب النزاعات وحلها، وبناء السلام، ومكافحة الإرهاب والتشدد والتطرف العنيف، وتعزيز الشراكات الانتخابية، والصحة، والبيئة، وتخفيف مخاطر الكوارث، وقضايا المياه، وتعزيز الحوار بين الثقافات، وتمكين المرأة، ودعم النازحين واللاجئين، وقضايا السكان والهجرة، وغيرها من القضايا الأخرى.

103. فيما يخص المجال الاقتصادي، استعرض الاجتماع حالة تنفيذ المشاريع المشتركة الخاصة بتسهيل التجارة، والزراعة والأمن الغذائي، وتشجيع الاستثمار. وتطوير النقل، والتخفيف من وطأة الفقر، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وحشد الموارد للمشاريع المشتركة، وبرامج بناء القدرات للأنشطة المتعلقة بالتجارة والزراعة.

104. أثنى المشاركون على مذكرات التفاهم التي وقعت حول مختلف أنشطة التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين المنظمة والأمم المتحدة ودعوا إلى الإسراع بتنفيذها بصياغة خطط العمل اللازمة لذلك.

105. اعتمد الاجتماع تقريره والمصفوفة المحدثة للأنشطة للفترة 2016–2018، والتي تتضمن 41 هدفا يندرج ضمنها 197 نشاطا، مع الجداول الزمنية لتنفيذها في فترة العامين. وتشمل المكونات الاقتصادية أنشطة مثل بناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية، والمساعدة للتجارة، وعقد

معارض تجارية متخصصة، وتنظيم منتديات إقليمية للاستثمار، وإجراء استبيان حول حالة النافذة الواحدة في الدول الأعضاء في المنظمة، وإنشاء شبكة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان الإسلامية، وتعزيز قدرات التجارة الإقليمية في المنتجات الغذائية، وعقد اجتماعات للقطاع الخاص، وبرامج بناء القدرات في القطاع الزراعي، وحشد الموارد لملاك مشروع خط السكة الحديد بين داكار وبورتسودان، وغيرها.

**التعاون بين الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب**

106. وقعت إدارة الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة للمنظمة مذكرة تعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك في مقر الأمانة العامة بجدة، المملكة العربية السعودية، يوم 24 /1/ 2016. وعلاوة على ذلك، اتفق الطرفان على إطار استراتيجي للتعاون بين المكتب وإدارة الشؤون الاقتصادية للفترة 2016–2018.

107. بناء على المذكرة المذكورة، أنشئت آلية منتظمة للتعاون بين إدارة الشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة والمكتب لتنفيذ الإطار الاستراتيجي الذي يشمل مشاريع في ميادين النقل عبر السكك الحديدية، والسياحة، وتأهيل قطاع القطن، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة لكل من الصومال واليمن.

108. وعلى صعيد ذي صلة، شاركت الأمانة العامة ومؤسسات المنظمة المعنية (مركز الدار البيضاء والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة) في المعرض العالمي السنوي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي نظم في دبي من 10/31 إلى 2016/11/3. حيث أتاحت هذه الفعالية للمنظمة ومؤسساتها فرصة جيدة لعرض مختلف مشاريعها للتعاون في مجالات التجارة والزراعة والسياحة والنقل التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الدول الأعضاء في المنظمة من خلال تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بين دولها الأعضاء والهيئات متعددة الأطراف الأخرى.

**ثاني عشر : برنامج عمل المنظمة 2025**

109. أعربت القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عقدت في إسطنبول، الجمهورية التركية يومي 14و2016/4/15، عن ارتياحها إزاء الإعداد الناجح لبرنامج العمل العشري الجديد للمنظمة، الذي شكل خطة استشرافية جديدة للأمة الإسلامية من أجل تعزيز العمل الإسلامي المشترك في مختلف المجالات، وأكدت مجددا التزامها بالعمل معا لغد أفضل وتعزيز رفاهة شعوبنا. كما أكدت الالتزام بمعالجة أوجه القصور التي وقعت في العقد الماضي وإدخال التحسينات اللازمة للتنفيذ الفعال لبرنامج العمل الجديد للمنظمة (2016–2025).

110. اعتمد مؤتمر القمة برنامج العمل العشري للمنظمة 2025 للعقد التالي ودعا الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة ومؤسساتها والشركاء الدوليين والجهات المعنية الأخرى لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه بفعالية.

111. يشمل برنامج العمل العشري 17 مجالا من مجالات الأولوية شملت تخفيف وطأة الفقر والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم والصحة والبيئة وتغيير المناخ والاستدامة والثقافة والوئام بين أتباع الأديان والعمل الإنساني. ويشمل المكون الاقتصادي تخفيف وطأة الفقر والتجارة والاستثمار والتمويل والزراعة والأمن الغذائي والتوظيف وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولكل مجال أولوية أهداف وإجراءات محددة. والأهداف والإجراءات المحددة في المجال الاقتصادي هي:

1. **<u>التخفيف من وطأة الفقر</u>**

**<u>الأهداف:</u>**

- تنفيذ أنظمة وتدابير حماية اجتماعية وطنية ملائمة للجميع وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والشرائح الهشة بحلول عام 2025.
- تخفيض نطاق انتشار الفقر المدقع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمقدار الثلثين، علما أن الفقر المدقع يُعَرّف حاليا على أنه العيش على أقل من 1.25 دولار أمريكي يوميا؛
- التقليل بما لا يقل عن الثلث من نسبة السكان من جميع الأعمار الذين يعيشون في حالة الفقر بجميع أبعاده.
- كفالة حصول الرجال والنساء، خاصة الفقراء والشرائح الهشة منهم، على أنصبة منصفة من الموارد الاقتصادية وعلى الخدمات الأساسية والملكية والسيطرة على الأراضي وغير ذلك من أشكال الممتلكات والإرث والثروات الطبيعية والتكنولوجيا الحديثة الملائمة والخدمات المالية، بما فيها التمويل الأصغر.
- وضع أطر سياسات سليمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، على أساس ملائم للفقراء، ووضع استراتيجيات تأخذ النوع (الجنس) بعين الاعتبار من أجل دعم التعجيل بالاستثمار في الأعمال الموجهة للقضاء على الفقر.

## 2. **التجارة والاستثمار والتمويل**

### ***أ) التجارة والاستثمار بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي***

**الأهداف:**

- تشجيع المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- تعزيز وإقامة مناطق للتجارة الحرة ومناطق لتجهيز الصادرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتسهيل الاستثمارات البينية، بما في ذلك تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في القطاعين العام والخاص.
- تعزيز الشراكة بين شركات القطاع العام والقطاع والخاص داخل بلدان المنظمة وفيما بينها.
- إنشاء شراكات بين القطاعات المنتجة في الدول الأعضاء من أجل تعزيز القدرة التنافسية لجهات الإنتاج والتصدير.
- زيادة الإنتاجية وقدرة المنتجات وتنافسيتها في الدول الأعضاء.
- زيادة حجم التجارة البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 6% عما هي عليه سنة 2015.
- تنفيذ نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وتشجيع الدول الأعضاء في المنظمة المنتمية إلى اتفاقيات تجارية إقليمية أخرى على الانضمام إلى نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وتكثيف الجهود لضمان نجاحه.
- تنفيذ الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة ومثيلاتها من الصكوك المتعددة الأطراف الخاصة بالتجارة والاستثمار تنفيذاً فعالاً.
- الاستمرار في تنفيذ استراتيجية الكومسيك لبناء عالم إسلامي مترابط في جميع قطاعاتها من أجل زيادة التجارة البينية والاستثمار في إطار منظمة التعاون الإسلامي بغية تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء.

***ب) تنمية المالية الإسلامية***

**الأهداف:**

- وضع نظام مالي إسلامي سليم ومُحكم التنظيم وإنشاء مؤسسات حصيفة ذات صلة لضمان تطوير منظّمٍ للمالية الإسلامية.
- تيسير تدفق الموارد المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظ فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- تطوير وترويج المنتجات المالية الإسلامية للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- تعزيز التعاون في مجال الصيرفة الإسلامية والمالية الإسلامية مثل التشريعات، واعتماد المعايير، وآليات الحوكمة الشرعية، وتطوير المنتجات.

3. **الزراعة والأمن الغذائي**

**الأهداف:**

- زيادة الإنتاجية الزراعية والربحية للنظم الزراعية بغية تحقيق استدامة الأمن الغذائي والتغذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- تطوير نظم للإنتاج الغذائي تراعي التنوع الزراعي، والاقتصاد في استهلاك المياه، وكفاءة استخدام الأراضي؛
- تحسين الإطار السياسي والتنظيمي لضمان تطوير القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي؛
- تشجيع الاستغلال الأمثل للأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية في القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي؛
- تشجيع ودعم الاستثمارات البينية في القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي؛
- تعزيز هياكل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لبلوغ أهدافها وتنسيق عمليات الأمن الغذائي فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة.

4. **<u>التشغيل والبنية التحتية والتصنيع :</u>**

**أ) الصناعة**

**الأهداف:**

- زيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية المحلية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة في الزراعة والصناعات التحويلية والبحرية والخدمات؛
- الرفع من القيمة المضافة للصناعات القائمة على الموارد الطبيعية، مع إيلاء اهتمام خاص لإيجاد فرص العمل وتطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- تطوير وتيسير الصناعة المراعية للبيئة والصناعات القائمة على الاقتصاد الأزرق.

**ب) النقل**

**الأهداف:**

- تخفيض تكاليف التصدير والاستيراد وتحسين الخدمات من خلال تطوير ممرات النقل الملائمة والشبكات وذلك لزيادة القدرة التنافسية للدول الأعضاء.
- إنشاء ممرات آمنة ومترابطة للنقل المتعدد الوسائط، وشبكات بين الدول الأعضاء لتسهيل المبادلات التجارية والاجتماعية والثقافية بينها.

**ج) الطاقة**

**الأهداف:**

- تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجالات إنتاج الطاقة وتجارتها وتوزيعها، وذلك بهدف ضمان حصول الجميع على الطاقة؛
- ضمان حصول الجميع على الطاقة المستدامة والحديثة بأسعار معقولة وبشكل موثوق فيه.
- زيادة حصة توليد الكهرباء من خلال مصادر الطاقة البديلة والمتجددة.

**د) السياحة**

**الأهداف:**

- التعريف بالفرص والإمكانيات الاستثمارية التي تزخر بها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وإبراز أفضل الممارسات السائدة في بعض الدول الأعضاء في قطاع السياحة؛
- إقامة تحالفات بين المعنيين في مجال السياحة بهدف تعزيز التسويق السياحي المشترك وتعزيز جهود التعاون على مستوى المناطق الفرعية، على مستوى منطقة منظمة التعاون الإسلامي ككل؛
- تعزيز دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في توسيع وتطوير القدرات والأنشطة السياحية الحالية، وإنشاء مرافق جديدة تستجيب لمعايير الجودة والخدمة المناسبة، وذلك باستخدام أحدث التكنولوجيا.
- تعزيز المشاريع السياحية الإقليمية والبينية في الدول الأعضاء لجذب الاستثمارات.
- تعزيز الوعي حول أهمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء وخارجها

**هـ) العمالة والتشغيل والحماية الاجتماعية**

**الأهداف:**

- تشجيع تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والاستراتيجيات والسياسات والتجارب في مجال السلامة والصحة المهنية، والعمالة والحماية الاجتماعية والهجرة، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الوقاية والسيطرة على الأخطار المهنية؛
- تعزيز السلامة والحماية في العمل، ومنها توفير الظروف اللائقة للعمل، والأجور وأوقات العمل، والسلامة المهنية والصحية، وباقي العناصر الأساسية للعمل اللائق؛
- تحسين شفافية المعلومات المتعلقة بإحصاءات التشغيل وتشجيع برامج التدريب المهني؛

**و) تنمية القدرة على إقامة المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

**الأهداف:**

- إنشاء قطاع خاص حيوي يعمل بشكل جيد لزيادة حجم الاستثمار والتجارة والنمو الاقتصادي والتصنيع والتحول الهيكلي.

- زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ونموها الاقتصادي الشامل، وزيادة تنافسية هذه المؤسسات وحيويتها من خلال تسهيل وصولها إلى المعلومات والأسواق وتنمية الموارد البشرية والمهارات والتمويل والتكنولوجيا.
- تعزيز المؤسسات الصغرى والمتوسطة للنساء وتشجيعها.

112. قبل تحديد أهداف معينة، حدد البرنامج مبادئ لتنفيذ وثيقة المنظمة:2025:

وهي: التعبير عن تطلعات شعوب الدول الأعضاء والتضامن الإسلامي والشراكة والتعاون وانخراط البلدان وريادتها والنهج الجماعي لتحديد الأهداف وتنفيذ المشاريع والتنسيق الفعال والتآزر. وسوف تنفذ الأهداف وفقاً لاتفاقات منظمة التعاون الإسلامي واستراتيجياتها وخطط عملها بما فيها تلك المتعلقة باللجان الدائمة للمنظمة، وهي لجنة القدس، واللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (كومياك)، واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومسيتك)، والوثائق الإطارية الأخرى بين الدول الأعضاء.

**ثالث عشر: الخاتمة**

113. أتاح تدشين المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وهي أحدث المؤسسات المتخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي، في أستانا كازاخستان، خلال السنة قيد الاستعراض، أفاقا جديدة للتعاون في إطار المنظمة ليؤتي أكله في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي. وفي السياق نفسه، يتيح اعتماد مشاريع مكاسب سريعة تنفذ على الفور إمكانات لإنعاش مشاريع بينية في إطار المنظمة تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية وتوظيف الشباب والنساء وتطوير البنى التحتية في الدول الأعضاء في المنظمة. وبالقدر نفسه من الأهمية، يتوقع تضاعف الأنشطة لتعزيز التعاون في إطار المنظمة مع الدول الأعضاء في آسيا الوسطى وهو الوضع الذي من شأنه تعزيز التعاون الإقليمي داخل المنظمة في إطار إقامة تكامل شامل في أسرة المنظمة في نهاية المطاف.

114. إضافة إلى ذلك، يحقق الاحتفال السنوي بمدينة السياحة لمنظمة التعاون الإسلامي وعيا شعبيا تدريجيا داخل المنظمة من شأنه أن يتعزز من خلال التطوير المتدرج للسياحة الإسلامية. وفي هذا الصدد، سوف تسهم مختلف الأنشطة التي تنفذ خلال السنة للتعريف بالمنتجات المالية الإسلامية خاصة النتيجة المتوقعة لورشة العمل الخاصة بالتمويل الإسلامي الأصغر التي انعقدت في بوغور في إندونيسيا 14 و 2016/5/15م، بشكل كبير في الأولوية الأساسية للمنظمة المتمثلة في تقليص الفقر وتعزيز الاستثمار في إطار المنظمة.

115. ومما يدعو إلى السرور في هذا الصدد، أن نقر بمختلف أشكال الدعم والتعاون الذي قدمته الدول الأعضاء في المنظمة، من حيث الانضمام المبكر لمختلف اتفاقيات المنظمة، والالتزامات المقدمة لتمويل مشاريع للمنظمة ذات صلة. إلا أنه من الأهمية بمكان تأكيد ضرورة زيادة الانخراط وتقديم الدول الأعضاء تقارير مبكرة بشأن مختلف مشاريع المنظمة وبرامجها. وفي السياق نفسه، تجدر الإشادة بالإسهامات التي قدمتها مختلف مؤسسات المنظمة في تنفيذ قرارات المنظمة وبرامجها ومشاريعها. ويتوقع استمرار هذا التعاون المثمر في تحقيق تقدم هائل خلال السنوات المقبلة وذلك بالنظر للنتائج الإيجابية التي حققتها آلية التنسيق الجديدة التي تشارك فيها الأمانة العامة للمنظمة ومختلف مؤسساتها.

{{}}{{}}{{}}

**الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي**

**الإدارة الاقتصادية 2016/10/15م**